الهجرة الداخلية وأثرها على الوظيفة السكنية في مدينة النجف الاشرف (1987-1997)

م.رنا عبد الحسن جاسم

جامعة الكوفة /كلية الآداب

المقدمة

تتفاعل على ارض المركز الحضري كثير من المتغيرات الجغرافية التي خلقت بمجموعها هذه التركيبة المعقدة في الظاهرة الحضرية الإنسانية كان بعضها ذا خاصية طبيعية و البعض الأخر يتمحور حول الخاصية البشرية وتتدرج معظم الظاهرات الطبيعية في تأثيرها من خلال الخصائص الموضعية للمكان الذي تستقر عليه المدينة وهي عموما متغيرات ذات تأثير قسري نادرا ما يستطيع الإنسان بقدراته التقنية أن يتجاوزها ، بينما تكون الظاهرات البشرية أكثر مرونة في تعاملها مع المراكز الحضرية نظرا لارتباطها بعوامل غير ثابتة التأثير كالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتخطيطية والهجرة الداخلية هي احد المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في التركيب الداخلي للمدن من خلال تزايد أعداد السكان أو نمو سكان المدينة بصورة كبيرة ومفاجئة ومالها من تأثير على عملية التخطيط الحضري للمدن تعرضت مدينة النجف إلى هجرة داخلية كبيرة أدت إلى مرورها بمراحل مورفولوجيا مختلفة وبالتالي فأن البحث في المراحل المورفولوجية لمدينة النجف والنمو السكاني المتزايد فيها أنما هو خوض في المجهول أحيانا للبحث عن الأسباب ضمن مراحل نمو المدينة وظيفيا ومكانيا والتي أعطتها هويتها وحددت ملامحها كحقيقة جغرافية. يهدف البحث الى الكشف عن تطور الواقع السكني خلال مدة الدراسة وما سببته حركة الهجرة الداخلية في مدينة النجف من تطور في هذا الجانب ،وتتمخض مشكلة البحث هل اثرت الهجرة الداخلية على الاتساع المساحي (التوسع الحضري)لمدينة النجف وما سببته هذه الهجرة من زيادة سكانية . وقد افترض الباحث وجود توسع مساحي بااستعمالات الارض السكنية من خلال ظهور احياء جديدة سببتها الهجرة الداخلة الى مدينة النجف بشكل اساسي فضلا عن الزيادة الطبيعية .

1. التسمية والنشأة التاريخية لمدينة النجف

النجف اسم عربي ويعني الأرض المرتفعة التي تشبه المسنات تصد الماء وتمنع أن. يعلو ظهرها[1] ،والعربي تطلق على أكمل اسم الحال الذي هو عليه،والنجاف يعني البروز والارتفاع[2]،وقيل للنجف ظهر الكوفة أو ظهر الحيرة حيث تشكل رأس المثلث الحضاري المكون من الكوفة،تأسي دولة المناذرة في الحيرة أصبحت النجف متنزها لملوكهم [3] وقد لعبت هذه البقعة أدوارا مهمة في التاريخ الثقافي والعلمي الإسلامي حتى أكمل الإمام علي(ع) تشريفها بان نقل عاصمته إلى الكوفة عام(35هـ)،وفي عام (40هـ-660م)واستشهاد الإمام علي(ع) ودفنه في ارض النجف اكتسبت خصوصيتها كمدينة دينية وحدد الإمام لأبنائه وأصحابه المخلصين قبره عند وفاته ثم اخفي قبره الشريف عن المسلمين سوى الخواص منهم و أهل بيته ردحا من الزمن ،وفي ذلك الحين لم تكن النجف سوى قرية صغيرة مساكنها لا تأخذ شكلا منتظما بل عبارة عن بيوت متفرقة ،وبعد ظهور المرقد في القرن الثاني للهجرة اخذ الناس يجاورونه ويدفنون موتاهم حوله كما المنطقة ملتقى قوافل الحجاج إلى الديار المقدسة،وفي عام(327هـ-977م) ظهرت النجف كضاحية صغيرة تتبع الكوفة[4]. ثم ازدادت شهرتها واتسعت بعد تحولها إلى جامعة علمية ودينية يؤمها طلاب العلم من مختلف القوميات،وقد مرت مدينة النجف بظروف وعوامل سياسية وحضارية متباينة في تأثيرها على المدينة وسكانها حيث اثر الايجابي منها في بناء المدينة وازدهارها فيما طبع السلبي سكانها بطابع الترقب والحذر لمواجهة الأعداء،وقد ترك ذلك ملامحه واضحة على طبيعة الأدوار التاريخية التي مرت بها وكان أبرزها العامل الديني والتاريخي الذي يعتبر الأساس في نشأتها فهي معهد لدراسة العلوم المختلفة ،والذي استقر فيها جهابذة الفكر المتظلعون بالعلوم الإسلامية عامة والذي تخرج منه عشرات الألوف من العلماء والإعلام.ومن الناحية العمرانية نمت المدينة بشكل تدريجي واتسعت بشكل كبير زاحفة باتجاه الشرق حول طريق النجف المؤدي إلى مدينة الكوفة وباتجاه الجنوب متخذا مسار طريق النجف المؤدي إلى الديوانية ثم اتجه

1

2

3

4

النمو شمالا عن طريق النجف المؤدي إلى كربلاء ،وقد كان لعوامل زيادة عدد السكان والإمكانات الاقتصادية والتقنية اثر كبير في تنامي الإحياء السكنية بعيدا عن مركز المدينة.

2. مفهوم الهجرة الداخلية و تعريفات عامة :

تعد الهجرة نوعاً من أنواع حركة السكان المكانية والتي لها علاقة بتوزيع السكان وتؤثر في مظاهر التغير الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفاعلها مع العوامل الديموغرافية الأخرى ، كما إن الهجرة أكثر عناصر النمو السكاني تعقيداً وتأثيراً لذلك أبدى الجغرافيون اهتماماً خاصاً بها لكونها أكثر الظواهر السكانية بروزاً في إعادة التوزيع المكاني للسكان وما تحتله من مركز صدارة في الجغرافية البشرية التي تقوم على المعالجة المكانية والتفاعل المكاني[5]5) . لذا لا يوجد تعريف عام لحركة الهجرة يتفق عليه الباحثون ، حول تغيير محل الإقامة والانتقال إلى مناطق جديدة تلبي

رغباتهم المتعددة ، قد يكون تغيير محل الإقامة داخل حدود الدولة السياسية التي ينتمون أليها ، أو داخل حدود المحافظة موضوع الدراسة ، كالانتقال من الريف الى المدينة ، أو من حي الى آخر ، أو من مدينة الى أخرى ، أو من محافظة الى أخرى ، فالهجرة تعني انتقال المرء من ارض تدعى مكان الأصل أو مكان المغادرة الى أخرى تدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يتجاوز الانتقال على الأقل حدود منطقةادارية . الهجرة تغيير مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان آخر جديد فهي تعني التغير في المحيط الى جانب التغير في وحدة السكن . وهي بهذا المعنى ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات ألا انه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية و ديموغرافية[6]6) .

أما الهجرة الداخلية انتقال السكان من وحدة أدارية إلى وحدة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة وتقسم الى عدة أشكال :

أ- هجرة من إقليم إلى آخر .

ب-هجرة من الريف الى الحضر .

ج-هجرة من الحضر الى الريف .

ويمكن التعرف على المهاجرين من خلال السؤال عن مسقط الرأس حيث يتم تصنيف السكان الى مجموعتين رئيسيتين الأولى هم غير المهاجرين وهم الأشخاص الذين تم تعدادهم في المكان الذين ولدوا فيه ، والثانية تتضمن المهاجرين وهم الأشخاص الذين تم تعدادهم خارج المكان الذين ولدوا فيه وهؤلاء يقسمون الى فئتين هما:-

أ- المهاجرين الداخلين : وهم الأشخاص المولودين خارج المكان الذين أحصوا فيه .

ب- المهاجرين الخارجين : وهم الأشخاص المولودين في مكان والمعدودين في أماكن أخرى .

وبذلك يمكن استخراج صافي الهجرة الذي يساوي عدد المهاجرين الداخلية ناقصاً عدد المهاجرين الخارجين بالنسبة لمنطقة معينة ، فإذا كانت النتيجة موجبة تسمى المنطقة الجاذبة[7]7) ، وللهجرة الداخلية أنواع عديدة ألا أن أهمها نوعين هما :-الجاذبة للسكان أو كاسبة لها أما أذا كانت النتيجة سالبة فتمسى المنطقة الطاردة للسكان أو الخاسرة.

أ- الهجرة من إقليم إلى آخر أو من محافظة الى أخرى Inter-regional Migration :

ويقصد بها هجرة السكان من محافظة الى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة ويرتبط هذا النوع من الهجرة بتوفير عوامل الجذب في المحافظة والإقليم مقارنة بالمحافظة أو إقليم آخر اقل جذباً أي أنها تحدث وفقاً للتباين الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الجاذبة والطاردة للسكان وفي بعض الأحيان يكون للعامل السياسي دوره في جعل بعض المحافظات طاردة للسكان خصوصاً المحافظات الحدودية كمحافظة البصرة .

ب_ الهجرة من الريف الى الحضر Rural – urban Migration :

وهي هجرة السكان من ريف محافظة النجف الى مدن المحافظة أي المراكز الحضرية وهذا النوع من الهجرة هو أكثر أنواع الهجرة السائدة على مستوى محافظات القطر ولكنها تختلف من مكان الى آخر من حيث نسبة المهاجرين وتأثيرهم المتباين على المناطق الريفية والحضرية في آن واحد . ويسبب هذا النوع من الهجرة نمو

5

6

7

السكان الحضر بصورة كبيرة وسريعة فضلاً عن اتساع حجم المدن ، وتحدد الهجرة من الريف الى الحضر على أساس تصنيف بيئة الأصل والوصول إلى ريف وحضر .

ج- هجرة من الحضر الى الريف urban –Rural Migration :

وهي هجرة السكان من الحضر الى الريف وهذا النوع من الهجرة نادر الحدوث الا في حالات استثنائية وذلك لما تتمتع به المدن من توفر لخدمات البنى الارتكازية وتركز اهم المؤسسات الحكومية في المدن وتركز الانشطة الاقتصادية المتنوعة ،وقد حدث هذا النوع من الهجرة في المحافظة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بعد التشجيع الحكومي للفلاح وشراء الغلات الزراعية باسعار مرتفعة خصوصا الشلب مما ادى الى عودة العديد من ابناء الريف الى ريفهم .إما بالنسبة إلى تعريف التحضر فيعرف على انه انتقال الناس من جماعات تعني بصفة رئيسية بالزراعة إلى جماعات اكبر بوجه عام ، تتركز نشاطاتها أصلا في الحكم ،والتجارة والصناعة ،أو المصالح المرتبطة بها.وتتباين سرعة التحضر من وقت إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى ،وتتضمن حياة المدينة أساليب خاصة في التفكير والسلوك تختلف عن المناطق الريفية المحيطة بها [8]8). أو يمكن تعريف التحضر انه نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أي طالما كان هنالك زيادة في نسبة السكان الحضر كان هنالك تحضر وهذا يعني إن التحضر ما هو إلا عملية لتركز السكان (9). وأخيرا سنوضح مفهوم المدينة حيث يمكن إن نعرفها على إنها ذلك التجمع السكاني الذي يكون مركزا للمؤسسات الحكومية والحركة التجارية و المالية والصناعية والمواصلات . كما تكون مركزا للمستشفيات ودور العلم وأماكن اللهو ويتكون غالبية سكان الحضر من مجموعة الإفراد العاملين في هذه المؤسسات . إما السكان الحضر فهم سكان المدن والقرى التي يبلغ عدد سكانها (10000)نسمة فأكثر وجميع مراكز المحافظات بصرف النظر عن حجمها (1^0).

1. الهجرة الداخلة الى مدينة النجف لعام 1987 :

تعد حركة الهجرة الداخلية ذات تأثير مهم على نمو السكان سواء كان ذلك النمو ايجابي أم سلبي وعلى كل من منطقتي الأصل والوصول فتعتبر حركة الهجرة الداخلية بكافة أنواعها مؤثرة على الجانب الديموغرافي للسكان فضلاعن ما يدفع السكان للقيام بهذا النوع من الحركات المكانية . وسيتم التركيز في بحثنا هذا على النوع الأول من أنواع حركة السكان المهاجرين و الذي كان لدور أساسي و مهم في التوسع العمراني الحاصل في مدينة النجف خلال العام 1987 ألا وهو الهجرة الداخلة الى مدينة النجف سواء كانت هذه الهجرة وافدة من محافظات القطر الأخرى أم من الوحدات الإدارية الأخرى التابعة إلى محافظة النجف ، ويمكن الحصول على بياناتها من واقع جداول محل الميلاد و الإقامة المتوفرة في نتائج التعداد العام للسكان الخاصة بمحافظة النجف حيث اعتبر المولودين خارج المحافظة والمقيمين فيها هم مهاجرون أليها من محافظات القطر الأخرى .يلاحظ من خلال الجدول (1) أن حجم الهجرة الداخلة إلى محافظة النجف و البالغة (102302) نسمة يتفوق على حجم الهجرة الخارجة منها والبالغة (59846) نسمة أي أنها أصبحت أكثر جذبا للسكان ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المحافظة عموما و مدينة النجف خصوصا في ضوء تنفيذ العديد من المشاريع التنموية مثل معمل الألبسة الرجالية الجاهزة الذي أسس عام 1985 و معمل أسفلت بلدية النجف الذي انشأ عام 1980 فضلا عن شركة أخوان لصناعة زجاج السيارات عام 1980 في مركز قضاء النجف و العديد من المشاريع الصناعية و التي تعد من المشاريع الصناعية ذات الأهمية الكبيرة على مستوى القطر وهنا لعب العامل الصناعي دور كبير في جذب العديد من الأيدي العاملة من كافة أنحاء القطر . فضلا عن موقع المحافظة البعيد عن خط المواجه العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية من جانب آخر . و التوسع الحاصل في مجال التعليم الجامعي حيث تم فتح العديد من الكليات التابعة إلى جامعة الكوفة . والعامل الديني الذي كان دور أساسي في تركز السكان ومن ثم الحاجة إلى التوسع في النشاطات الاقتصادية الصناعية وخصوصا الصناعات الشعبية مثل صناعة الترب والسبح وكذلك التوسع التجاري مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة من اجل سد حاجة الزائرين الوافدين من داخل القطر وخارجه. نلاحظ أن محافظة البصرة تصدرت بقية محافظات القطر من حيث تزويد محافظة النجف بالمهاجرين الوافدين عام 1987 حيث بلغت نسبتهم (47,6 %) ويرجع سبب هذه النسبة الكبيرة من المهاجرين من محافظة البصرة إلى قربها من ساحة العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات مما اضطر أبنائها للهجرة إلى محافظة النجف وبقية محافظات القطر .ويليها بالمرتبة الثانية محافظة القادسية بنسبة (26,7 %) ومحافظة بغداد بالمرتبة الثالثة بنسبة 8,8 %) وتحتل محافظة بابل المرتبة الرابعة بنسبة قدرها (

8

6,6 %) وقد استحوذت هذه المحافظات الأربع على نسبة قدرها (89,7 %) من أعداد المهاجرين . بينما بلغت نسبة محافظات القطر الأخرى (10,3%) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف.1987 تصدرت محافظة البصرة بقية محافظات القطر من حيث تزويد محافظة النجف بالمهاجرين الوافدين حيث بلغت نسبتهم (47,6 %) ويرجع سبب هذه النسبة الكبيرة من المهاجرين من محافظة البصرة إلى

جدول (1)

التوزيع العددي والنسبي لحجم الهجرة الوافدة (الداخلة) من محافظات القطر إلى محافظة النجف وحسب محل الميلاد للمدة(1987-1997) .

السنوات	1987		1997	
المحافظات	العدد	%	العدد	%
دهوك	69	0,1	-	-
نينوى	157	0,2	138	0,1
السليمانية	140	0,2	-	-
التأميم	214	0,2	241	0,2
اربيل	128	0,1	-	-
ديالى	470	0,4	448	0,5
الانبار	255	0,4	250	0,3
بغداد	9004	8,8	12063	13,6
بابل	6800	6,6	7738	8,8
كربلاء	2262	2,2	3914	4,6
واسط	591	0,2	693	0,9
صلاح الدين	92	0,1	176	0,2
القادسية	27370	26,7	28729	32,4
المثنى	1993	1,9	2458	2,7
ذي قار	2639	2,5	12282	13,9
ميسان	1415	1,3	1273	1,5
البصرة	48703	47,6	18010	20,3
المجموع	102302	100	88413	100

المصدر :-

1- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ، الجزء الخاص بمحافظة النجف،مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء،جدول رقم)24)،ايلول، بغداد،1988،ص12.

2- هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، الجزء الخاص بمحافظة النجف ، جدول رقم(24) ،بغداد، 2000، ص 12.قربها من ساحة العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات مما اضطر أبنائها للهجرة إلى محافظة النجف وبقية محافظات القطر.ويليها بالمرتبة الثانية محافظة القادسية بنسبة(26,7 %)ومحافظة بغداد بالمرتبة الثالثة بنسبة(8,8 %)وتحتل محافظة بابل المرتبة الرابعة بنسبة قدرها(6,6 %) وقد استحوذت هذه المحافظات الأربع على نسبة قدرها (89,7%)من أعداد المهاجرين . بينما بلغت نسبة محافظات القطر الأخرى(10,3 %) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف.ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (1) يلاحظ إن هنالك محافظات عديدة تمثل مناطق الإرسال الرئيسة التي ترفد المحافظة بالمهاجرين فتمثلت بمحافظات (البصرة , القادسية , بغداد , بابل) عام 1987.

2.2 .الهجرة الداخلة الى مدينة النجف لعام 1997 :

أتسمت حركة الهجرة الداخلة الى محافظة النجف خلال عام 1997 بالارتفاع مقارنة بحجم الهجرة الخارجة منها ويعود السبب في ذلك الى العامل الوظيفي بالدرجة الأساس وكذلك العوامل الاجتماعية الأخرى ، حيث يلاحظ حدوث تغير كبير في نسبة القادمين الى محافظة النجف بصورة عامة خصوصا من محافظة البصرة فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة قدرها (20,3%) نسمة فيما تفوقت عليها محافظة القادسية واحتلت المرتبة الأولى بنسبة قدرها (32,4%)نسمة ويعود سبب هذا التراجع بالنسبة الى محافظة البصرة لسبب تحسن الظروف فيها وانتهاء الحرب بينما احتلت محافظتي بغداد وذي قار المرتبة الثالثة بنسبة قدرها (13,6% و13,9%)نسمة على التوالي وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الرابعة بنسبة قدرها (8,8%)نسمة ، وتشكل المحافظات الخمسة مجتمعة نسبة قدرها (89%) من جملة الوافدين الى محافظة النجف الاشرف في حين أسهمت المحافظات الأخرى بنسبة (11%) من مجموع الوافدين الى محافظة النجف وتتباين نسبة الهجرة الوافدة في كل محافظة من محافظات القطر الأخرى تبعا لطول المسافة وشدة عوامل الطرد فيها .وبصورة أكثر تفصيلا بالنسبة إلى حجم الهجرة الوافدة من محافظات القطر المختلفة إلى محافظة النجف وبحسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف لعام 1997. ومن خلال الجدول رقم (2) يلاحظ إن مركز قضاء النجف احتل المرتبة الأولى من حيث استقبال الوافدين والبالغ عددهم (60909) نسمة حيث كان للعامل الديني في هذه الوحدة الإدارية وارتفاع مستوى الخدمات المختلفة تأثير كبير على جذب العديد من المهاجرين الوافدين إلى مركز قضاء النجف .ويأتي مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية من حيث عدد الوافدين القادمين أليه إذ بلغ عددهم (12857) نسمة وذلك للترابط الإقليمي بين مركز قضائي النجف والكوفة وقرب المسافة بينهما وتطور وسائل النقل والمواصلات وكذلك تأثير العامل الديني والتاريخي حيث توجد العديد من المراقد الدينية المقدسة في مركز قضاء الكوفة فضلا عن العوامل الاجتماعية وارتفاع مستوى الخدمات فيه مقارنة بالوحدات الأخرى عدا مركز قضاء النجف. وتحتل ناحية الحيدرية المرتبة الثالثة بالنسبة إلى أعداد
المهاجرين الوافدين من محافظات القطر الأخرى إليها حيث بلغت أعدادهم (6617) نسمة ويأتي مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الرابعة ب(3961) نسمة ومن ثم تأتى نواحي المشخاب والعباسية والقادسية والحرية بالمراتب اللاحقة حيث بلغ عدد الوافدين إلى هذه الوحدات الإدارية (3008 ,1614 ,1451 ,632) نسمة على التوالي . إما بالنسبة إلى ناحية الشبكة فهي من المناطق الطاردة للسكان حيث حصلت على اقل عدد من المهاجرين الوافدين والبالغ عددهم (90) نسمة , ويعود السبب في ذلك إلى ضعف النشاطات الاقتصادية والخدمية فضلا عن بعدها عن مراكز النشاط الاقتصادي . يتضح مما تقدم إن التوزيع العددي للهجرة الوافدة من محافظات القطر الأخرى إلى الوحدات الإدارية في محافظة النجف متباينة حيث يلاحظ إنه خلال الفترة (1987 و1997) أن مدينة النجف هي من أهم مراكز الجذب السكاني في محافظة النجف وذلك لتفوق عدد الوافدين أليها على عدد النازحين منها ويعود ذلك إلى توفر فرص العمل المتنوعة فضلا عن تأثير العامل الديني والتاريخي حيث العامل الأساسي والفعال في نشأة هذا المركز وتوسعه عمرانيا واقتصاديا وتجاريا وإعطائه صفة المدينة الدينية وكذلك ارتفاع مستوى الخدمات الحكومية مما جعل هذه المدينة هدفا للهجرة . والواقع أن الحركة المؤشرة لا تشكل ألا نسبة ضئيلة من حجم الهجرة الفعلية حيث اتسعت مدينة النجف اتساعا كبيرا خلال فترة الثمانينيات وكما سنوضحها لاحقا .

جدول (2)

التوزيع العددي لحجم الهجرة الوافدة (الداخلة) إلى محافظة النجف وبحسب الوحدات الإدارية للمحافظات القطر المختلفة لعام 1997.

الوحدات الإدارية المحافظات	م.ق. النجف	ن. الحيدرية	ن.الشبكة	م.ق. الكوفة	ن. العباسية	ن. الحرية	م.ق. المناذرة	ن. المشخاب	ن,. القادسية
دهوك	24	-	-	9	1	-	2	-	-
نينوى	101	3	-	22	8	4	4	1	1
السليمانية	42	-	-	16	-	-	17	-	-
التأميم	253	6	1	52	1	-	17	31	1
اربيل	36	-	-	26	-	-	7	-	-
ديالى	3350	18	-	104	-	-	24	18	1
الانبار	209	2	2	66	-	-	4	18	1
بغداد	9333	399	-	2834	249	69	542	677	83
بابل	4357	435	1	2039	510	124	274	158	24
كربلاء	2960	377	-	654	26	3	179	239	112
واسط	520	11	6	134	5	6	11	11	6
صلاح الدين	-	1	-	36	-	-	7	19	-
القادسية	344	619	45	3280	528	336	182	634	545
المثنى	1379	46	35	256	7	2	111	139	166
ذي قار	5705	4125	-	806	56	13	537	233	459
ميسان	781	40	-	164	49	3	14	7	29
البصرة	14030	535	-	2359	56	9	391	823	23
المجموع	60909	6617	90	12857	1614	632	3961	3008	1451

المصدر : هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1997 ، جدول رقم (46)

3.تطور الوظيفة السكنية في مدينة النجف :

يظهر مما تقدم بشكل واضح إن سكان مدينه النجف في تزايد مستمر ,كما إن معدلات النمو عاليه وخاصة خلال الفترة (1977-1987) وذلك بسبب الهجرة المستمرة إلى المدينة حيث تعد مدينه النجف من المدن الجاذبة للسكان ,وذلك بسبب إن مدينه النجف تعد مركزا دينيا ذات طابع متميز والذي كان العامل الرئيسي في جذب السكان نحوها واستقرارها .عند مقارنه عدد سكان مدينه النجف مع سكان ألمحافظه للأعوام (1977-1997),نلاحظ إن هناك زيادة مستمرة في نسبه ما يشكله سكان المدينة من مجموع سكان ألمحافظه ,فقد ارتفعت هذه النسبة من (47.85%)إلى(52.22%) عام 1987 وهذه الزيادة تعود الى عامل الزيادة الطبيعية فضلا عن عامل الهجرة

والذي يعتبر العامل الأساس في زيادة عدد السكان في مدينة النجف بوجه خاص ومحافظة النجف بصورة عامة حيث الظروف التي كان يمر بها قطرنا العراقي والمتمثلة بالحرب مما أدى الى هجرة أعداد كبيرة من سكان المحافظات الحدودية الى المحافظات الأكثر امنن والتي من ضمنها محافظة النجف مما أدى الى زيادة السكان بصورة كبيرة والذي بدوره الى ظهور أحياء عديدة خلال تلك الفترة كما سنوضحها لاحقا . ومن ثم أصبحت أخيرا (51.47%) كما هو واضح في الجدول(3) وهذه النسب تعكس الزيادة في عدد سكان المدينة مقارنه بالمدن الأخرى الأقل مرتبه ضمن ألمحافظه ، إما من ناحية موقع مدينه النجف ألحجمي من بين مدن العراق يجب مقارنتها بالمدن ألحجميه الأخرى,فاعتمادا على إحصاء السكان لسنه 1987 فقد احتلت مدينه النجف المرتبة السادسة وهذا يعني هناك خمسه تجمعات حضريه تكبر مدينه النجف من حيث عدد السكان هي على التوالي (بغداد-البصرة-الموصل-كركوك-اربيل-النجف) .على مستوى التجمعات الحضرية الرئيسية في إقليم الفرات الأوسط فان مدينه النجف تأتي في المرتبة الأولى ثم تأتي مدينه الحلة ,كربلاء والديوانية على التوالي[11].وتأتي الاهميه ألحجميه لمدينه النجف من بين المدن ألحجميه الأخرى في القطر على الرغم من الكون المدينة خاليه من الموارد نظرا للاهميه الدينية التي تتصف بها مدينه النجف .

جدول رقم (3)

نسبة سكان مدينة النجف إلى سكان المحافظة خلال السنوات 1977-1997

الوحدة الإدارية	سكان عام 1977	النسبة (%)	سكان عام 1987	النسبة (%)	سكان عام 1997	النسبة (%)
مدينة النجف	18479	47.85	304832	52.22	415238	51.43
محافظة النجف	389680	100	583493	100	806597	100

المصدر :1- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام 1987 ، جدول رقم(24) ،ص12.

1.3. تطور الوظيفة السكنية في مدينة النجف للمدة (1977-1987) :

بعد استحداث محافظة النجف عام 1976 وجعل مدينة النجف مركزا لها .تم وضع تصميم يناسب المكانة الإدارية الجديدة من قبل هيئة التخطيط العمراني في وزارة التخطيط وقد تم تحديثه عام 1990 عندما تعارضت بعض المناطق السكنية المقترحة الواقعة في القطاع الشمالي مع التوسع الجديد للمقبرة العامة .حيث حددت استعمالات الأرض في المدينة حتى عام 2000 ،كما هو واضح في الخريطة (1) فقد اقترح برنامج زمني يتكون من أربع مراحل يهدف الى تلبية حاجة المدينة من الأرض لإغراض السكن وذلك اعتمادا على نمط الإسكان الأفقي بشكل رئيسي والعمودي ذا الكثافة السكانية في أنشاء المناطق السكنية حيث يلاحظ أن التوسع السكني أو التطور العمراني في مدينة النجف مر بعدة مراحل امتدت المرحلة الأولى من عام 1976 حتى عام 1985 حيث شمل التطور السكني المنطقة السكنية المقترحة سابقا والواقعة في القطاع الجنوبي جنوب منطقة الخدمات الصناعية كما شملت هذه المساحة مجموعة من المساحات من القطاع الشمالي مقسمة الى أربع مناطق سكنية ذات سكن عمودي ولكن تم تغيرها فيما بعد الى سكن أفقي والتي يشغلها أحياء (العدالة ،الجامعة ،السلام ،الغري) عدا جزءا من حي العدالة وعلى محور النجف –كوفة بمساحة 1,4 هكتار نفذ كسكن عمودي[9][12].والمعروفة اليوم بمنطقة (الشقق السكنية)، ويتضح مما تقدم إن المدن لا تجدد سكانها بنفسها ولذلك فهي تعتمد على الهجرة في نمو سكانها خاصة خلال عام 1987 فضلا عن معدلات الزيادة الطبيعية والتي تتميز بالانخفاض بالمدن مقارنه بالريف . وإذا ما أمعنا النظر في توزيع سكان مدينة النجف تتضح لنا حقيقتان الأولى إن قلب المدينة لا يأخذ بالازدياد بفعل الهجرة الداخلية و إنما في التناقص من حيث أعداد السكان على الرغم من إن المدينة آخذه في الزيادة وهذه الخاصية منتشرة في كل مدن العالم . والثانية هي إن النمو السكاني في مدينة النجف يظهر بصورة نطاقات دائرية تحيط بهذا القلب وان هذه النطاقات تأخذ امتدادا ابعد للخارج كلما كان قلب المدينة أقدم عهدا واكبر حجما . وتشير هذه الظاهرة إلى إن السكان يأخذون في مغادرة قلب المدينة بسبب التزاحم الشديد وظهور أنماط حديثة من المباني ومنافسة استعمالات الأرض الأخرى سواء التجارية منها أم الإدارية أو الصناعية وقد سهل ذلك تحسن طرق النقل والمواصلات مما دفع الإفراد إلى إن يتركوا المدينة إلى أطرافها مما يتسبب في مشكلات الحركة اليومية إلى الداخل[13] .

9

2.3. تطور الوظيفة السكنية في مدينة النجف للمدة (1987-1997) :

إما المرحلة الثانية والممتدة في عام 1987 حتى عام 1990 وخصصت لها مساحات في القطاع الشمالي في الجانب الأيمن من شارع النجف –كربلاء والتي يشغلها حاليا إحياء اليرموك ،المكرمة ،الوفاء ،العروبة ،والرسالة[10]14) .إما المرحلة الثالثة والمتمثلة بتخصيص الأراضي الواقعة في الجانب الأيسر من شارع النجف –كربلاء والمتكون من أربع مناطق سكنية اثنين منها مشغولة حاليا بإحياء

10

خارطة رقم ( ) أستعمالات الأرض في مدينة النجف

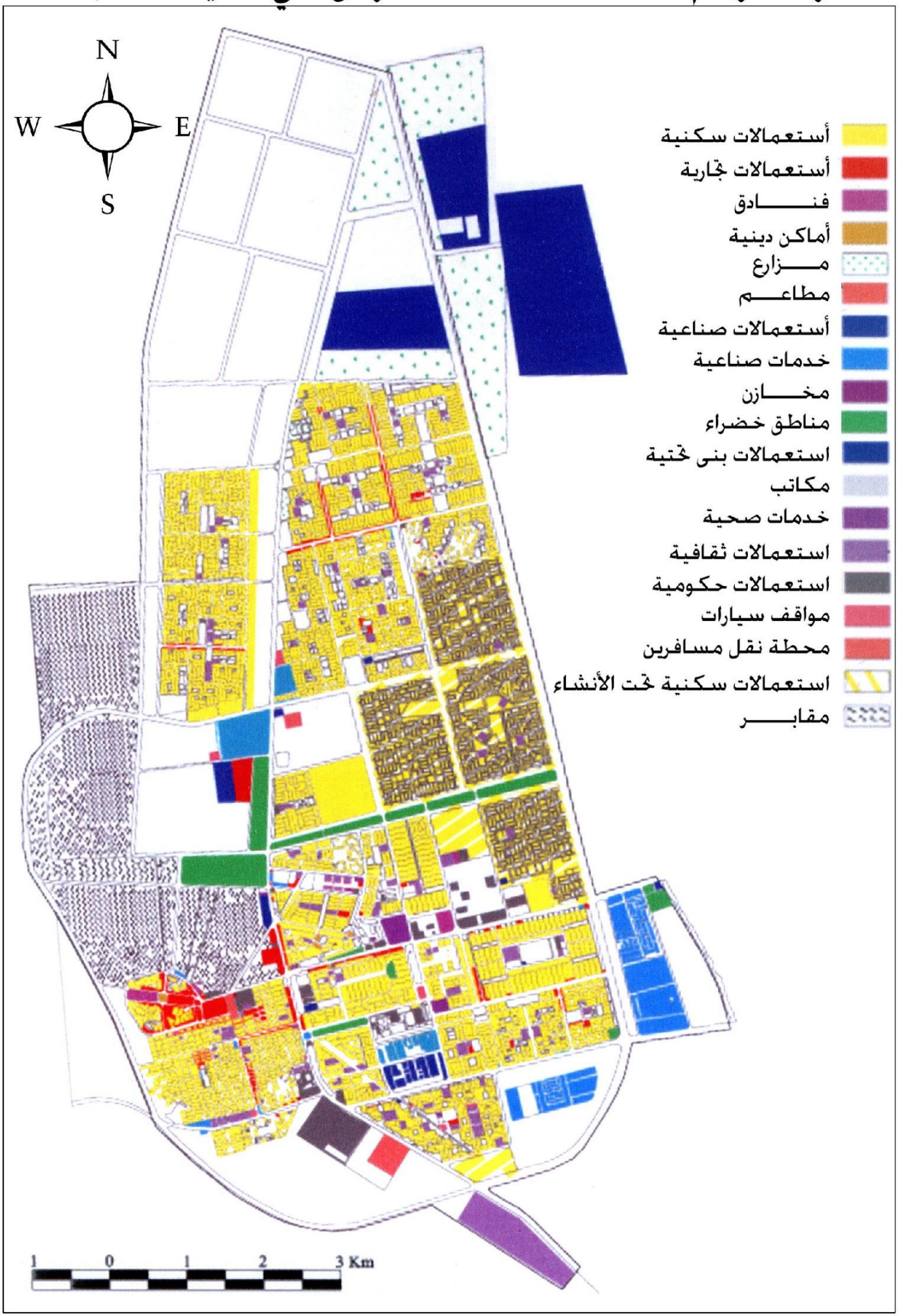

المصدر: Najaf Master Planning Report 2- Initial report on Surveys and data collection . Llewellyn Davies Yeang and ADEC May 2006.

النصر والميلاد إما المنطقتان الاخريتان قد ألغيتا من التصميم عند تحديثه عام 1990 لتعارضهما مع التوسع الجديد للمقبرة العامة ..امتدت هذه المرحلة للفترة من 1990 إلى 1995 .إما المرحلة الاخيره والرابعة والتي امتدت للفترة من 1995 إلى 2000 خصصت لها الأراضي الواقعة في القطاع الشمالي وفي الجانب الأيسر من شارع نجف-كربلاء ,وتتكون من ثلاث مناطق سكنيه وقد تم تعديلها إلى سبعه مناطق سكنيه عند تحديث التصميم عام 1990والتي يشغلها ألان إحياء النداء ألسبعه.يتضح من ذلك إن التوسع العمراني خلال الفترات السابقة تركز بصوره رئيسيه في القطاع الشمالي وذلك لاستنفاذ التوسع في القطاع الجنوبي من جهة وازدياد عدد السكان بصوره كبيره خلال تلك الفترة وخصوصا فتره الثمانينات بسبب الحرب من جهة أخرى.حيث هاجر إعداد كبيره من السكان من المحافظات الجنوبية المتأثرة بالحرب العراقية الإيرانية واستقروا في محافظه النجف 15[11]. وقد تميزت هذه المدة باستمرار المحافظة بالتوسع الأفقي بشكل عام في مدينة النجف والتي تعد اكبر تجمع سكاني في المحافظة بشكل خاص , فظهرت إحياء العدالة , الفرات , القدس و إحياء النداء السبعة وبذلك استنفذت جميع المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية في مدينة النجف والظاهرة في المخطط الأساسي لمدينة النجف والمعد لغاية عام (2000 م) وكذلك في هذه الفترة تم تحويل (50 %) من مساحة المناطق الخضراء في الإحياء السكنية الحديثة إلى مناطق سكنية .اثر توجيهات رسمية بذلك.أي النمو الأفقي على حساب الفراغات الداخلية والمناطق المفتوحة بها.وتعد ظاهرة النمو الحضري من ابرز النتائج التي تسببها الهجرة الداخلية والذي نعني به نمو نسبة سكان المراكز الحضرية على حساب الريف

3.3. استعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف :

يحتل الاستعمال السكني الجزء الأكبر من مساحة المدينة مكونا البيئة الحضرية التي يقضي فيها السكان اكبر فترة من حياتهم،فهو الجزء الرئيسي من النسيج الحضري،وهو يختلف من مدينة إلى أخرى وداخل المدينة الواحدة من وقت لأخر ،وقد دلت الدراسات الأجنبية التي أجريت بهذا المجال بان هذا الاستعمال يشغل بالمعدل مساحه تتراوح مابين (30-40%)من مساحه المدينة.وترتفع هذه النسبة في المدن العربية عموما نتيجة للامتداد الأفقي لهذا الاستعمال .إن نمو الوظيفة السكنية واتساعها هي استجابة حتمية لتطور الوظائف الأخرى التجارية والصناعية والإدارية داخل المدينة ,وهي تنمو بشكل قد يبدو ظاهريا سريعا إلا أنها في الوقت نفسه تتخلى عن بعض المساحات التي تحتلها لبعض الوظائف الأخرى ,وخصوصا إذا ما أصبح الموقع غير ملائم للسكن بسبب أو بأخر .. وهي بذلك أكثر الاستعمالات مرونة وقابليه للانتقال والتحرك والتطور وأوسعها استجابة للمؤثرات الحضارية .عموما تحتل الوظيفة السكنية في مدينة النجف نسبة (35,84%)من مجموع الاستعمالات الحضرية فيها وضمن المنطقة المبنية بمعدل (37,5م2)للفرد الواحد وهي مقاربه للنسبة التي احتلتها عام 1973(36,7%)فيما تبلغ النسبة عند احتساب استعمالالسكني المفروز والغير المشيد وحسب المخطط الأساس للمدينة لعام2000م حوالي (40,00%) وعاده ما تصنف المناطق السكنية إلى مستويات مختلفة إما وفقا لطراز العمارة أو البناء أوللعمر المتوسط للمساكن أو حسب المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان كما في الخريطة (2) حيث تقسم المناطق السكنية على أساسها إلى مساكن الأسرة الواحدة ,ومساكن الأسرتين ,ومساكن الأسر المتعددة وفقا لنوعيه وحاله المساكن وأنماطها في مدينه النجف يمكن تمييز المناطق السكنية الآتية :

1-المنطقة السكنية التي تشمل المنطقة القديمة :

لقد امتازت طبيعة تركيب النسيج العمراني للمناطق السكنية في المدينة القديمة (بمحلاتها الأربعة العمارة والمشراق والبراق والحويش)بالشكل أوالتكوين المتضامن للمباني السكنية عامة،من مجموعات سكنية ذات أفنية تواصل بينها أزقه وممرات تستخدم لإغراض الاتصال ومناطق للعب الأطفال .ولهذه الأزقة أو الممرات طابع خاص مميز ،وتعد امتداد لواجهات المساكن المطلة عليها وتوجد المؤسسات العامة مثل المدارس الابتدائية والجوامع وغيرها موزعة داخل المناطق السكنية وتقدر نسبه الدور التي تمتاز ببني إنشائية وهندسية مقبولة نحو (55%) من مجموع المنشئات على وجه التقريب ,ويلاحظ أن المعدل المنخفض لعمليات تجديد الدور (لاعتبارات اقتصاديه) هو الوجه الأخر للاستثمارات الضعيفة في مجالات أعاده البناء وفي مجالات الحفاظ على المباني وصيانتها .

2-المنطقة السكنية التي تشمل منطقه الشوافع :

11

تقع هذه المنطقة غرب المدينة مطلة على منخفض بحر النجف وتمتاز بان اغلب مساكنها غير صالحة وتحتاج إلى هدم أو تطوير وذلك لافتقارها للخدمات الاجتماعية المطلوبة ,وتشغل دورها مساحه صغيره لا تتجاوز 50م2 مؤلفه من (1-2طابق)تحتل مساحه تقدر ب(22,3%)من المساحة الكلية للمنطقة البالغة (28,2هكتارا)وأنها ذات تكوين عمراني عشوائي غير منتظم لوحداتها البنائية.إما بالنسبة للمستوى ألمعاشي لسكان هذه المنطقة التي تمتاز بكثافة سكانية وسكنيه عاليه فتسكنه الطبقات من ذوي المستوى ألمعاشي المنخفض وهم من العاملين في قطاع الخدمات والذين وجدوا في مساكنهم هذه ملائمتها وقربها من مواقع العمل وتم تهديم جزء من هذه المنطقة من قبل البلدية كمرحله أوليه تهدف إلى تنفيذ مشروع المدينة السياحية المقترح في بحر النجف .

3-المنطقة السكنية التي تشمل منطقه الجديدات :

تغطي هذه المنطقة السكنية (بمحلاتها الأربعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة)القسم الجنوبي من المدينة ،وقد صممت على هيئة بلوكات مستطيلة الشكل ،وبهذا فأنها تختلف عن المنطقة القديمة لكونها ذات تصميم عضوي (شبكي) متداخل .كما أنها امتازت باتساع شوارعها التي تراوحت بين(6-10م)واستقامتها،وكذلك افتقارها إلى المناطق الخضراء العامة .إن زيادة عدد الشوارع والطرق في هذا النمط تمثل نقطة الضعف الوحيدة من حيث استجابتها العالية نسبيا للعوامل المناخية السائدة في ظل افتقار المنطقة إلى الغطاء النباتي .ويمثل طراز دور هذه المنطقة طرازا عربيا محورا وهي تمتد على امتداد الشوارع المستقيمة وعلى النمط الشريطي المتصل من ثلاث جهات ،وقد تميزت بجملة خصائص منها كبر مساحتها (تراوحت بين 100-120 م2)وانتظامها مقارنة مع الدور التقليدية القديمة وكذلك انفتاحها على الداخل وافتقارها إلى الحدائق ،وتتكون من طابقين على العموم . قد توسعت هذه المنطقة كثيرا ،وخاصة محاذاة الجديدة الرابعة حيث تعاني من الازدحام الشديد مما أدى إلى تقسيمها إلى خمسة مناطق في عملية التعداد السكاني لعام 1997.عموما تقدر المساحة السكنية لهذه المناطق بـ(64,7%)من المساحة الكلية لها البالغة (283,17 هكتارا).

4- المنطقة السكنية التي تشمل الإحياء الحديثة :

تركزت هذه المناطق حول محاور الطرق الرئيسية الثلاث للمدينة وهي محور نجف-كوفة ,ومحور نجف-ديوانية,ومحور نجف –كربلاء.وهي تمثل أوسع مناطق المدينة السكنية من حيث المساحة الكلية التي تغطيها والبالغة (2796,97هكتار) ومن حيث عدد الدور التي تحتوي عليها والتي بلغت(40039 دارا) مشكله نسبه (75,2%)من مجموع دور المدينة.وكذلك من حيث عدد سكانها البالغ (323880نسمه) أي ما يعادل 77% من مجموع سكان المدينة ,وضمن دورها (37428 أسره) شكلت نسبه(75,7%) من مجموع اسر المدينة(16) وكما هو واضح في الخريطة (3). وفي هذه المنطقة تتشابه معظم الإحياء السكنية الحديثة باعتمادها النظام الشريطي أو الشبكي في أسلوب جميع الوحدات السكنية .كما إن مخططاتها تضمنت وصول السيارة إلى كل وحده سكنيه والتي من خصائصها كبر مساحتها وانتظامها وانفتاحها على الخارج واحتوائها على الحدائق الخاصة وتتكون من طابقين عموما.ولقد تنوعت أساليب تشييد الوحدات السكنية في هذا النمط وعلى توقيع الكتل البنائية فيه،اعتمادا على مساحة قطعة الأرض للوحدة السكنية ،فهناك النمط المتصل من الجانبين ويتمثل هذا في إحياء الأنصار والإسكان ... وتمتاز دورها بصغر مساحتها التي تراوحت بين(120-150م2)حيث تمتد بشكل صفوف من الدور المتشابهة التي تفصل بينها شوارع مستقيمة ،وحالتها العمرانية واطئة نسبيا إما سكانها من العمال والحرفيين ومستخدمي الدوائر الحكومية.كما أن هناك النمط المنفصل وهذا يتمثل في إحياء الأمير ،والغدير،والسعد،والحنانة.وان معدل مساحة الدار الواحدة فيها تصل الى 600م2 ،وهي من الإحياء الهادئة التي تمتاز بشوارعها الواسعة،وحالتها العمرانية الجيدة،وان اغلب سكانها من ذوي الدخول العالية.أما النمط الأخر فهو الشبه منفصل حيث يتمثل ببقية الأحياء السكنية الحديثة،وتتراوح مساحة دورها بين(200-300م2)،وحالتها العمرانية على العموم متوسطة،وان اغلب سكانها من ذوي الدخول المتوسطة والعالية نسبيا.وهناك ضمن منطقة الأحياء السكنية الحديثة نمط من السكن العمودي يظهر واضحا ومميزا في منطقة شمال المركز المدني على محور نجف-كوفة ،وهو يكون من قطاع من العمارات السكنية التي يبلغ عددها (30 عمارة)كل واحدة مكونة من ثلاث طوابق .امتاز بارتفاع كثافته السكانية والسكنية ،وان اغلب سكانه موظفي الإدارة المحلية[12]17)

12

خارطة رقـــم (٨)

التوزيع النسبي للسكان حسب المحلات والأحياء السكنية في مدينة النجف لعام ٢٠٠٦

بالاعتماد على د.عبد الصاحب ناجي البغدادي ،الملائمة المكانية لاستعمالا
. الارض الحضرية في مدينة النجف ،مصدر سابق

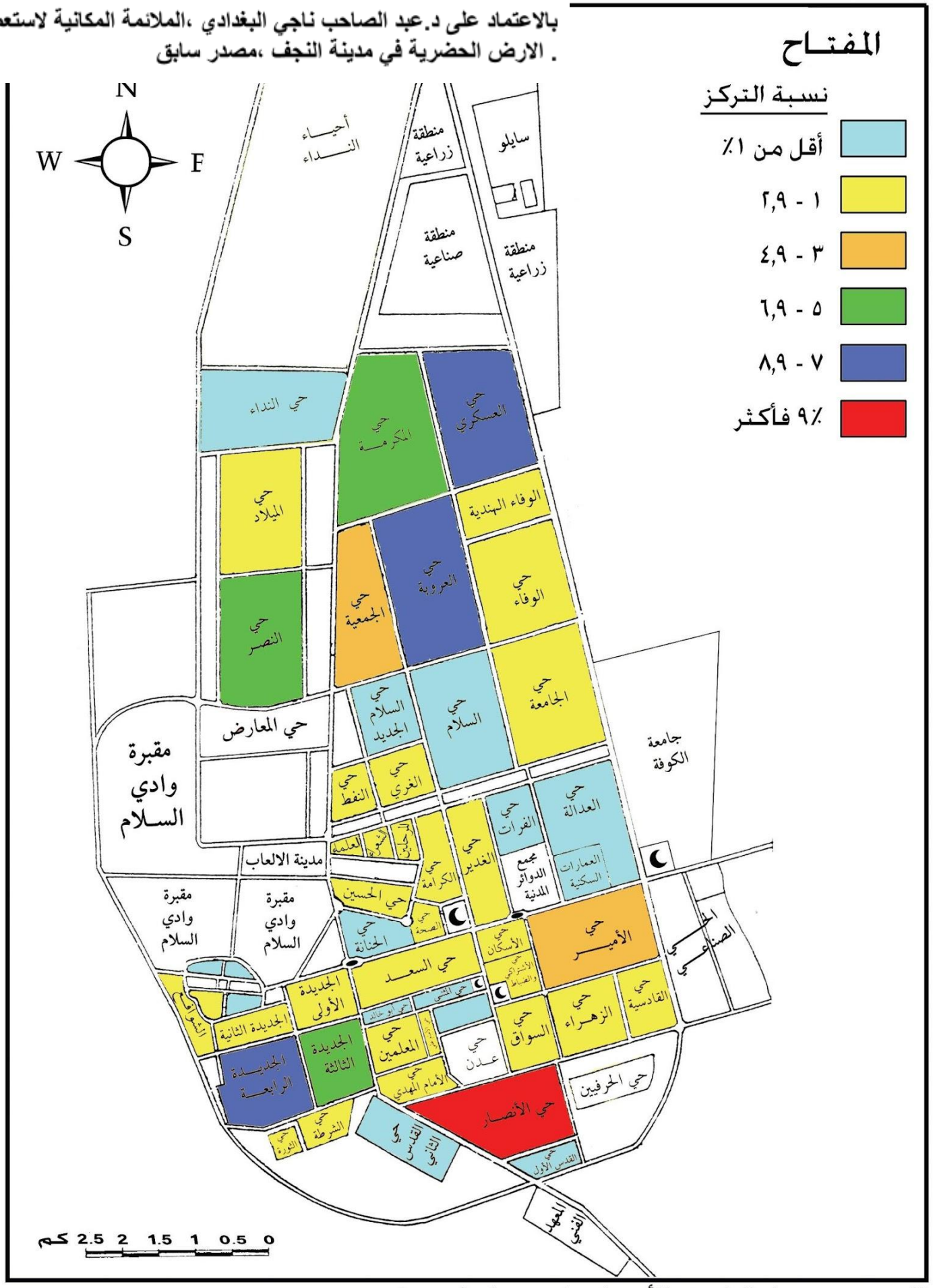

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على جدول رقم (٥٠).

وهمش من دورها في هذا الاتجاه فعلى الرغم مما تحتوي منطقة الدراسة من موقع وموضع لهما أهميتهما لايلعبان دورا في مظهر المدينة ،كما أن المساحة الصالحة للتوسع العمراني محدودة من بعض جهاتها ومحددة وقاطعة لاستمرارية خطتها بسبب طبيعة بعض خصائص الموضع الجغرافي للمديالمدينة تاريخ عريق أورثها خزينا حضاريا عمرانيا وتخطيطا مثاليا ملائما لخصائص المدينة الطبيعية ألا أن هذا الموروث يتعرض للتجاوزات والتهديدات بالانقراض في ظل عدم وجود رؤى واضحة حول أهميته ،وعد وجود قوانين تضمن الحفاظ والإدامة لهذا التراث الأصيل .وعلى الرغم من النمو لبطئ للمدينة منذ نشأتها ،لأنها نمت وتنمو بشكل سريع منذ ثمانينات القرن المنصرم (العشرين)مفتقرة الى مقومات التخطيط الحضري الملائم لطبيعة المدينة .

كما مرت المدينة من خلال تاريخ طويل بمراحل موروفولوجية متعددة تتباين في طولها وخواصها من مرحلة الى أخرى ،تم تمييز أشكالها على الرغم من أن الفصل بين مراحل نمو المدينة بحدود قاطعة لايمكن القيام به نتيجة لتداخل مفرداتها .

تعاني المدينة من مشكلات حضريه وان الاستمرار في عدم انتهاج الأساليب التخطيطية فضلا عن قله كفاءة إدارة المدينة والقائمين عليها ,سيؤدي الى تعقيد المشكلة ألقائمه والمتمثلة بالمشاكل العمرانية والإدارية والاجتماعية والى الوقوع في مشاكل حضريه جديدة تثقل كاهل ألدوله والسكان معا .

تفتقر عمليات التخطيط في المدينة الى رؤى فلسفيه تحدد ماذا نريد؟وما العمل؟والى دراسات شاملة دقيقة لواقع المدينة القائم بكل إبعاده ووضع الخطة الهيكلية ألعامه وتصاميم المدن القريبة منها،كما تفتقر الى القوانين والمصادر المالية ،والكادر الفني المؤهل القادر على إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها .

تفتقر مدينة النجف الى التوسع العمودي على الرغم من استنفاذها الى جميع الراضي المخصصة لاستعمالات الارض السكنية لعام2000 لذلك يوصي الباحث بالاهتمام بهذا المجال .

ثانيا :التوصيات:

يجب وضع ضوابط تحد من حركة الهجرة المتزايدة الى محافظة النجف بصورة عامة ومدينة النجف بصورة خاصة ، بما يتلائم مع التصميم الاساس للمدينة .

الاهتمام بخدمات البنى الارتكازية و خصوصا خدمات التعليم والخدمات الصحية لسد النقص الحاصل في المدينة والمحافظة بسبب تزايد اعداد السكان الغير مخطط له .

الاهتمام بالتوسع العمودي بأعتباره من الطرق المهمة للتخلص من ازمة السكن خصوصا بعد استنفاذ جميع الاراضي المخصصة لاستعمالات الارض السكنية في مدينة النجف حسب التصميم الاساس المخطط له لعام 2000

ألهوامش :-

(1) جمال بابان،أصول أسماء المدن والمواقع العراقية،الجزء الأول ، بلا،ص300.

(2) رشا جبار محمد رضا المخزومي، مورفولوجية مدينة النجف،رسالة ماجستير، كلية التربية ،جامعة الكوفة ، ص32-33.

(3) حسن الحكيم،لمحات من تاريخ مدينة النجف،غرفة تجارة النجف،مطبعة القضاء،بلا،ص59

(4) محسن عبد الصاحب المظفر ،مدينة النجف الكبرى،دراسة في نشأتها وعلاقتها الإقليمية،دار الحرية للطباعة،بغداد،1985،ص44.

(5) طه حماد ألحديثي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص418 .

(6) د. رياض إبراهيم السعدي ، "حركة الهجرة الداخلية في الجزائر واتجاهاتها" ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، (المجلد الثامن عشر) ، أيلول ، 1986 ، ص86 .

(7) د. اسحق يعقوب القطب ، الحركة السكانية من الريف إلى المدن في الوطن العربي(إبعادها وأثارها الاجتماعية) ، المؤتمرالخامس ،منظمة المدن العربية ،الرباط ،6-11 حزيران ، 1977 ،ص41 .

(8)د.رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق دوافعها .أنماطها .اتجاهاتها،المؤتمر الخامس، منظمة المدن العربية ، الرباط،6-11 حزيران،1977، ص126 .

(9)د.عبد الإله أبو عياش، مدينة عمان دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري ،المؤتمر الخامس، منظمة المدن العربية،الرباط،6-11 حزيران،1977، ص 158 .

(10)زاره التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء ,نتائج التعداد العام للسكان,1987

(11)رشا جبار محمد رضا المخزومي،دراسة في ج جغرافية المدن ،مورفولوجية مدينة النجف،رسالة ماجستير ، مصدر سابق، ص99-100.

(12) د.عباس فاضل السعدي ،"الهجرة الداخلية تياراتها و أنواعها طرق قياسها عواملها و نتائجها"،مصدر سابق،ص183-185.

(13) بهاء كاشف الغطاء (علي والنجف تاريخ للتاريخ)،ج3،ط2002،1،ص149

(14)عبد الصاحب البغدادي ,الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكنية في محافظه النجف , أطروحة دكتوراه ، (غ.م) ، مركز التخطيط الإقليمي والحضري ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص.147

(15)عبد الصاحب البغدادي ، الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف ، مصدر سابق ، ص120-121.

(16)محسن عبد الصاحب المظفر،مدينة النجف الكبرى ،دراسة في نشاتهاوعلاقاتها الإقليمية،مصدر سابق،ص162.